متاعا بعني ان اقرار الزوجين او وصيهما بمتاع من متاعه قبل
الهبة ناجز صحيح وان لم يقع بل على سبيل الوصية وقوله ومتعة
بالرفع عطفا على اقرار او بالجر عطفا على متاع ان فسر له بما
يتمتع به فيضم
الشروي وفي متعة امر الزوجين بالامر كزوج بكلام معين للصحة وكاعتبار
الحيلولة بالاقل فيما يعم من كلام الله ومتعة زوجته دار سكناها ملك زوجها
لا العكس اه وكذلك فيما منعه الزوجة دار سكناها ملك زوجها واما متعة الزوج
دار سكناها لزوجته فان مع ذلك لا يصح ح وان السكنى للمرأة
فانما تبع لزوجها والا ان يقيت عنده معطوف على قوله لا العكس والمعنى
ان الهبة اذا بقيت عند واحد منهما الى ان طلق او مات فانها تبطل بقوله
لكن الجور الزموشري في عدم ملكهما وسواء على الموصوف بالاقل الصغير فيقيت
على حاله الهبة بمعنى الشيء الموصوف من الهبة بمعنى التمليط مما
يقال في قوله منه ولا ان رجعة الميت فلا يحتاج الى ان يقال ان في كلامه استخدام
حيث استعمل الاسم العام وهو قوله اطلاق القلب الهبة تمليكا في معنى وهو التمليك
وضمني وهو المستفاد من رجعة ويقيت في معنى لم يقبض وهو الهبة بمعنى الشيء الموهوب
بقي ان في الكلام سؤالا وارد عليه اذ المستفاد منه لا ان يقيت الهبة عند الواهب
في كل موهوب وكل اعيان وهو المانع والدليل على الاول قوله الا الاقل فيه
وقوله ودار سكناها معطوف على قوله الا ان قيل عما استثنى قوله الا المجور له والموضوع
المستثنى والمستثنى منه حصول المانع الا المجور الا ما لا يعرى
بعينه ولو ختم فيعلم ان كلا من الاستثنائين منقطع من قوله لا ان وكان
يقيت عنده لكل شخص موهوب المجور في كل شيء موهوب الا قليلا لا يعرى
المعتبر اذ اوهب لمجور هبة واستمرت عند الواهب الى ان فلس او قام

بانها تبطل لان الواهب مولى عليه لمجور وسواء كان المجور صغيرا
او سفيها وسواء كان الولي ابا او وصيا او وقد قام قبل القلاس الا ان يكون
الواهب وقت المجور شيئا لا يعرى بعينه كالدراهم والمكيلات والموزونات
وانفاقها لفقد يكن الوان فلس مثلا واتهما تبطل ولو ختم عليها لتتمة ح
المشهور على المشهور وقيد العمل تسع اما ختم عليها وصارت ماله عند غيره الى
ان مات او فلس فانها تبطل ودار سكناه ان كان قيمة اقل من الكراء وان سكن
النصف بقدر فقط والا تبطل ع مستدركا على ما مر من قوله فالا يعرى
فلا يمنع منها المجور ما دام الواهب ساكنا فلو سكن الاقل والكراء المجور والاكثر
فلا يمنع وتصير كلها مستثنى من المجور وان سكن النصف والكراء يساوي النصف الثاني فان
لم يسكن تبطل الصرفة فيه وصار الكراء كله حق صرفته للمجور وان سكن
الواهب الاكثر والكراء كذلك فلها تبطل الصرفة كلها تبطل ولا يمنع المجور والمراد بقولنا
الاقل دار سكناه الكبار وكل ما لا يبطل الا ما سكنه بقدره ويصح ما مر في التوكيل
كثير الكل او يسير او الوقف قبل الهبة بدة الك وجازت العمرى لسانكم على
الهبة اتبعها بالعمرى وضم بعض الغين وسكون الميم مقصورة وقد تضم وهي
اسم لقوله هي لك عمرك فانها ولم يرد ما عدا الهبة اشارة للعرى
ان وهبك للمانع وعسر منها ان عرفة بقوله من تمليك منفعة حياة
المعطى بغير عوض انشاء اخرج بالمنفعة اعيان الذات واخرج بحياة
المعطى المعمر والعارية والمعطى بغير العطاء كما مر ان تمليك المنفعة
مدة حياة المعطى كمن منافع بيتي هذه واخرج بقوله بغير عوض ما
اذا كان بعوض فانه اجارة قد يسمى انشاء اخرج الحكم بالاستحقاق العمرى
وحكمها الضمان والمراد بالمؤلف بالجواز دون اللزوم لان الرجل يبتاعني

Copyright © King Saud University